



### زاوية طارئة

فيصل الصوفي

## فاعتبروا يا أولي الفساد

> تقول الأخبار الآن إن ثروة الرئيس معمر القذافي وزوجته والأولاد الثمانية تبلغ (١٣٠) مليار دولار، وحصة العقيد قائد الثورة منها (٨٠) مليارات.. ومن قبل قيل إن ثروة مبارك (٧٠) مليار دولار، وفي تقدير آخر إن ثروته مع ثروة أسرته (١٤) مليار دولار.. وقبله أيضا قدرت ثروة زين العابدين بن علي بخمسة مليارات دولار وقيل بل خمسة مليارات يورو.. ومن قبل ومن بعد كانت هناك أرقام مثل هذه أو أقل أو أكثر قد ذكرت بشأن ثروات رؤساء وملوك هذه الجهة الفاسدة من الدنيا.

وعادة ما تظهر هذه الشائعات في أوقات المحن التي يترتب عنها حالات العداية فنادراً ما تتردد هذه الشائعات.. ونقول «شائعات»، لأن بعض الأرقام لا تصدق بالنظر إلى أن دولاً عربية ليس فيها موارد تتيح للفاسدين «هبر» مثل تلك المبالغ الكبيرة، كما في حالة مصر مثلاً، ما يجعل الكلام عن امتلاك مبارك (٧٠) مليار دولار أمراً مستحيلًا، هذا من جهة ومن جهة ثانية تضارب الأرقام، فقد قيل إن ثروته وثرثة أسرته تبلغ (١٤) مليار دولار في بنوك سويسرا، بينما السلطات المعنية في سويسرا تؤكد أن إجمالي الودائع المصرية في بنوك سويسرا نحو ثلاثة مليارات وستمئة مليون دولار ليس غير.

لكن هذه الشائعات لها أصل، والمبالغة فيها تدل على أن السائد في الأنظمة العربية هو الفساد، وأنها ليست محل ثقة، وليست بيئة للنزاهة.. والأمر الملفت للانتباه أن مصادر الشائعات تبلغ في الأرقام، فالأرقام الكبيرة هي الشائعة بالنسبة لها، وهذه أيضاً مشكلة المجتمع العربي، فهو لا يهتم بالأرقام الصغيرة، بينما لو بلغت ثروة مبارك أو القذافي أو زين العابدين نصف مليار لكل واحد، فذلك مدعاة لإسقاط أي واحد منهم دون حاجة إلى ثورة لأن الرئيس أو الموظف العام مهمته أن يخدم بلاده ولا يجوز له أن يستغل وظيفته لسرقة المال العام.. يأخذ حقه مقابل واجبه فقط.

المهم في الموضوع السابق هو العبرة.. فالقذافي وأسرته محل اتهام، ومبارك وعائلته وزين العابدين وزوجته.. ووزراء ومسؤولون في هذه الدول، خلعوا من السلطة، وبعضهم تمسحهم من السجون، وجميعهم موضوعون في دائرة المساءلة، والبلابات توجه إلى مختلف الدول لتجديد أرصدهم وإجراء كثيرة من هذا القبيل وتصرفهم «تسود» وجوههم.. ومصائرهم ومصائر عائلاتهم ستكون أسوأ من ذلك.. فهل يعتبر الآخرون..؟

الاستغناء إنما يكون بالتجارة، وهذا من حق التجار والمهنيين وخبراء السوق وأصحاب المال الذين يستثمروهم لكسب مزيد من المال.. أما رئيس دولة ما دونه من الموظفين العموميين فمن حقه أن يكون غنيا بما يحصل عليه من أجور بحكم وظيفته، أما أن يتحول إلى مستغن ومالك مليارات فذلك يعني أنه استغل وظيفته العامة لسرقة المال العام.. إن موظفاً كبيراً أو صغيراً يضيء في الخدمة العامة عدة سنوات ثم يمتلك قصر الأيمن أن يمتلكه إلا إذا أدرج مرتبه خلال خمسمائة عام، فهو إذا «لص».



### بوضوح

ابن النيل

## مقارنة غير متكافئة

> يخطئ كل من يتصور ولو للحظة واحدة.. أن هناك من القواسم المشتركة ميسرحة بإمكانية إخضاع الحالة اليمنية لمبدأ المقارنة الموضوعية مع أي من الحالتين التونسية والمصرية، فيما يتعلق بالاحتجاجات الشعبية لتكتيكية تحديد، ذلك أن الجسد الجغرافي أو التراب الوطني لكل من مصر وتونس.. ليس مهدداً بخطر تجزئة في رهن الوقت، مثلما هو الحال في بلاد اليمن.. حيث أرباب الفتنة المذهبية البغيضة في بعض شمالها، وحيث دعاة العودة إلى ما قبل الثاني والعشرين من مائة عام ١٩٩٠م في البعض الجنوبي منها، فضلاً عما طرأ على واقع حالها في الأونة الأخيرة متمثلاً في استحداث تنظيم القاعدة إياه أوكاراً جديدة لممارسة أنشطته الارهابية انطلاقاً من بين ربوعها، الأمر الذي يجعل من إثارة أي نوع من الفوضى بين أرجاء هذا البلد العربي الأيمن مدخلاً لتمكين المرتبطين بحدود أضر على اتساع أرضه الطبيعية من تحقيق مآربهم ومراهمهم.

لا وجه للمقارنة إذا.. بين ما حدث في الحالتين المصرية والتونسية وبين ما يسعى البعض إلى مقارنة مع الحالة اليمنية، كونها أقل مقارنة غير متكافئة كهذه لا تعدو كونها نوعاً من التجني على الحقيقة أو الفقق على الواقع.

وعلى جميعنا حكماً ومحكومين سلطة ومعارضة أحزاباً ومنظمات إن ندرك أولاً وقبل كل شيء أهمية تشخيص واقعنا على نحو لا يرقى إلى مستوى الشطحة غير المحسوبة بحيث نعرف عنها من نحن، وماذا نريد، ومن ثم كيف نحقق هذا الذي نريده، دونما يرتكب أي منا -بالوعي وباللاوعي- حماقة أن يسهم في وضع مستقبل بلاده ومصير أجيالها الطالعة في مهب المجهول، بمعنى أن يكون انحيازنا الحق لوطننا اليمني دون سواه، تأكيداً لحقيقة أن الإيمان يمان وأن الحكمة يمانية.

أقل والأمر كذلك من أن يتحلى جميعنا بفضيلة تغليب المصلحة الوطنية العليا على كل ما عداها من مصالح شخصية أو حزبية ضيقة ومحدودة، وهو ما تفرضه علينا ضرورات الواجب الوطني في حالة كهذه، وما ينبغي أن ندركه -بالمقابل- وقبل قوات الأوان.. وإلى حديث آخر.

# رأي

## المسار المطلوب



### وربكات متناثرة

محمد شنيف

أي طرف سياسي كان، وهؤلاء هم الخطر الأكبر على شبابنا ومجتمعنا.. ومعروفون بكرهيتهم لأي حوار وطني يقود البلاد والعباد إلى ساحات الأمت والأمان.. إنهم المهرجون الذين تآمرت لهم الساحة، في الوقت الذي تم فيه تغليب الحكماء أو غيراً أنفسهم.

### طرف ثالث

> يتلاعب بالألفاظ ويزيف الحقائق ويزيد الشارع اشتعالاً، ضمن هذا الطرف قيادات حزبية، ومنظمات مجتمع مدني، وكتاب ومتفقون لا يعيشون إلا في ظل الأزمات، من

> توجد العديد من المسارات الاقتصادية والإدارية والإمنية والاجتماعية بحاجة للمزيد من الإصلاحات الحكومية العاجلة مع الأخذ بالاعتبار مستجدات الساحة المحلية العربية.. وهي ليست بالمستحيلة.. ولا تخضع للحوار، كما هو حال إصلاح الوضع السياسي الذي يتطلب وقتاً أكبر تتناور حوله كافة أطراف العمل السياسي في السلطة والمعارضة..

من أهم المسارات المطلوب تحقيقها هو تشخيص حالة الشارع اليمني، ومطالبات الشباب، ومنهم أولئك الذين لا يعرفون بدقة ماذا يريدون.. وترجمة النتائج إلى قرارات تنفيذية تحقق الصالح العام.. وهنا لا بد أن نفرق بين ما هو مطلوب تحقيقه على أرض الواقع عاجلاً.. وما القضايا الأخرى التي يمكن أن نضعها ضمن مصفوفة زمنية قابلة للتنفيذ يتم الاتفاق حولها؟

### الإعلام والثقافة

> دورهما في التوعية ونقل

## المشاريع لاتقبل التغيير



### د. علي مطهر العربي

للقوى الاستعمارية الذي كلف بإشغال الحرائق في كل أرجاء الوطن العربي والذين لا يجيدون أكثر من المحاكاة والتقليد وتنفيذ الأجنحة الخارجية لقوى العدوان على مقدرات الأمة العربية والإسلامية.

إذا نحن اليوم أمام مشروعين أحدهما عنوان للفتنة والخراب، والآخر عنوان للعة والكرامة والشموخ، وعلى الشعب أن يختار، وعدم اتباع الهوى والقضايا الشخصية وأن يفكر بالمستقبل وينظر بعين الاعتبار للمشروع على درجة عالية من الوضوح، وقدم كل طرف بياناً عملياً بلغ حد الاقتناع، ولا يجوز أن نسعى لمن يحاولون لي عنق الحقيقة أو حجب ضوء الشمس.. وعلى الشعب أن لا يقبل التفسيرات والتبريرات مطلقاً، لأن البيان العملي الذي قدم لا يحتاج إلى توضيح فالفعل المسجل بالصوت والصورة أكبر برهان على

إذا كانت النوايا غير سليمة، وإذا كانت الأفعال إجرامية، وإذا كانت الأقوال أكثر جرماً، وإذا كان الجهلاء هم من ينفذ ويسيطر على القوى السياسية، وإذا كانت حكمه العقلاء والعلماء في اللقاء المشترك قد غابت، فماذا تنتظر من أناس يشاريعهم إشغال الحرائق وقتل الحياة بكل مقوماتها ونهب الممتلكات العامة والخاصة، وماذا يمكن أن يستقدموه لنا من خارج حدود البلاد؟ وماذا يمكن أن يفعل الجهلاء بمستقبل البلاد والعباد؟ وماذا ينتظرون بعد لاستجلابه ومحاكاته وتقليده لترويع الأيمن، وقطع أرزاق الناس وإخافة السبيل وأهانة المجتمع اليمني.

إن ما شهدته الساحة الوطنية خلال الأيام الماضية عبارة عن صورتين متناقضتين كلتا هما تزوجاً والمشاريع المستقبلية التي يحاول أصحابها أن يضعوها لأجيال اليمن، فالصورة الأولى التي قدمها المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه حملت معاني ودلالات الأمن والاستقرار والوحدة والسلام الاجتماعي والعزة والكرامة

## فشلت مراهنات المشترك..

من السقوط في الهاوية.. لقد شاهدنا وشاهد العالم كله فشل مخطط بعض الفضائيات العربية في جر الوطن إلى منزلق الفوضى كما حدث في بعض الاقطار الشقيقة، حيث قوبل هذا المخطط الذي راهن المشترك عليه- بوعي جماهيري وحكمة سياسية تجسدت بالاستمرار في التمسك بالحوار بدلاً من العنف والفوضى.. حوار لا يعني أن تتخلى الجماهير عن حقها المشروع في مواجهة كل أعمال الفوضى والتخريب والنهب، الأمر الذي لئن اصحاب هذا المخطط العدواني الجديد الممول خارجياً درساً يؤكد عظمة الانسان اليمني.

إن هذا المشهد الذي راهن المشترك ومعه أعداء الوطن على تصعيد أزمته قد تحول إلى وهم.. وترسخت الديمقراطية أكثر وأصبح الأمن والاستقرار والتنمية خيارات مصيرية للشعب.. فالمظاهرات الفوغائية لبعض العصابات لم تجد نفعاً ولا صدق لها.. ومحاولة جر راجل الامن إلى مربع العنف قد فشلت على حد تسلسل بلاطجة المشترك إلى مشهد هذه المظاهرات.. وأدرت الجماهير أن الوطن امانة في أعناقها.

المغطى له أن يكون بعيداً عن التحيز لأي كان وينقل ما يدور بمهنية وأمانة لأن غايته الوصول إلى الحقيقة، فعملية تزييف وتسفيه عقول المتلقين للأخبار شيء مهين.. ولكنني أؤكد أن الإهانة سترد على صحيفة كاتب التقرير الصحفي أو مراسل الفضائية عندما يكتشف المتلقي عديمة الاخلاق عند هؤلاء.

بالأفضل لهؤلاء أن يكونوا منصفين ويفعلوا الحدث بأمانة ومهنية بعيداً عن أي مؤثرات أخرى حتى يكتسبوا المصداقية ليكونوا محل احترام وتقدير لدى الآخرين، وأتوقع أن يكون هناك اتجاه ضابط خاصة من خلال الأحداث التي تمر بها المنطقة العربية تحديداً لناحية إيجاد مفاهيم جديدة أو نظريات- سموها ما شئتم - للتغطية الإعلامية بغية الوصول إلى الحقيقة التي تظل حقيقة وإن كانت مرّة في أحيان كثيرة.

## يوم الديمقراطية

سياسياً ونقائياً وساحة وإدماج جماهيرية واسعة وإدماج المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان دستورياً، وتأسيس آليات الجمعيات والاتحادات والنقابات.

> ٢٧ أبريل الذي يحتفل فيه شعبنا اليمني بيوم الديمقراطية التي أرسى قواعدها ربان اليمن وقائدتها القذ جرت أول انتخابات وشهدت البلاد منذ قيام الوحدة نشاطاً

> بقيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م كانت الديمقراطية والتعددية قد اكتسبت عناصر تفاعلها والقوى المحركة لتطويرها، حيث إنه في ٢١ مايو ١٩٩١م جرى الاستفتاء الشعبي العام على الدستور، وقال ٨٢٪ من إجمالي الشعب نعم للدستور.

> أصدر فخامة الرئيس العديد من القوانين المنظمة والمحفزة للممارسة الديمقراطية كقانون

